تعريف البنك المركزي

البنك المركزي مؤسسة تأخذ على عاتقها تنفيذ عمليات الحكومة، للتأثير على سلوكيات المؤسسات المالية لغرض مساعدة السياسة الاقتصادية الحكومية، فهو يتربع على قمة النظام البنكي في أي اقتصاد يتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والبنكية، والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة. إذ تعتبر أمواله أموالا خاصة وله الحق في الاطلاع على دفاتر وسجلات البنوك بما يكفله الحصول على كافة المعلومات التي تساعده على تحقيق أغراضه.

كما يعرف البنك المركزي على أنه سلطة نقدية يتخذ التدابير المتعلقة بالمجال النقدي وتختلف درجة انفراده باتخاذ القرار تبعا لدرجة الاستقلالية التي يتمتع بها.

البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي، وهو المشرف على التسيير النقدي، ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد.

كما يعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال بأن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض.

كما نظر إليها الدكتور باشا بأن البنوك المركزية تمثل المؤسسة الحكومية بحيث لا تهدف إلى تحقيق الأرباح ولكن تكون مسؤولة عن شؤون الجهاز البنكي والسياسة النقدية.

لكن لم ينحصر مفهوم البنوك المركزية في هذا المستوى بل تعددت الأفكار ووجهات النظر بالنسبة للاقتصاديين لذا نجد تعاريف مختلفة من رأي الآخر، كالتالي :

عرفت فيرا سميت (Vera smith) البنوك المركزية بأنها النظام البنكي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد.

أما شاو (w.Shaw) فقد ركز على وظيفة البنك المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه بتعريفه بأنه هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمة

وعرفه (A. Day) بأنه الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام البنكي.

- كما عرفه ساموبلسون (Samualson) بانه بنك البنوك ووظيفته في التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود.

- كما جاء سابرز (Sayers) بأن البنك المركزي هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة.

إلى جانب ذلك عرفه جونسى (Jauncy) بانه البنك الذي يعتبر المقاصة هي العملية الرئيسية له

في حين عرف دي كوك (De Kock) البنك المركزي بأنه البنك الذي يقدن ويحدد الهيكل النقدي والبنكي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتفين العملة. والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، واحتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وإدارة

الاحتياطات الدولة من العملات الأجنبية، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة الخصم الأوراق التجارية، وإجازة أعمال المقاصة بين البنوك التجارية، والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية.

كما عرف البنك المركزي حسب الأمر 03/11 المؤرخ في 26 اوت 2003 المتعلق بالنق والقرض البنك المركزي في مادته التاسعة على أنه: مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال. المالي، وبعد تاجرا في علاقاته مع الغير .

وعليه نستنتج أن البنك المركزي هو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي.

خصائص البنوك المركزية

تختلف مميزات بنوك الاصدار من دولة لأخرى وهذا راجع إلى اقتصاديات كل دولة، ومن هنا التطرق إلى نقطتين لمين لنا خصائص البنك المركزي بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة وهذا بصفة أن الدولة الجزائرية مصنفة في الدول النامية.

أولا: خصائص البنوك المركزية بصفة عامة

تتمثل في عدة خصائص تميزها عن البنوك الأخرى، من بينها:

-أن البنوك المركزية مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تستها والتي تحدد بموجبها أعراضها وواجباتها وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.

- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز البنكي لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على اصدار النقود القانونية دون سواء، وجعل جميع البنوك تستجيب السياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.

لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد التحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد البنك لأجلها، وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة.

- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.

- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة العملية إصدار النقد، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم...

هنالك بنك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة للسلطة النقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفيدرالي، الذي يحدد السياسة النقدية البلد والتي تلتزم بتنفيذها جميع مصارف الإصدار، ويسري هذا الإصدار على الهند، وكذلك توجد مؤسسة نقد للإصدار في المملكة السعودية والبحرين

ثانيا : خصائص البنوك المركزية في الدول النامية

من أهم خصائص البنوك المركزية في الدول النامية هي:

- ضعف الوعي البنكي الناتج عن تدني مستوى إدراك الأفراد بدور وأهمية البنوك، والذي يؤثر سلنا في التعامل مع البنوك، مما يسبب انخفاض قيمة الودائع قيامنا بالكتلة النقدية، وبالتالي تؤدي إلى الحد من قدرة وفاعلية الجهاز البنكي على خلق الودائع والتوسع في الائتمان.

محدودية مساحة السوق النقدية والسبب في المحدودية يعود إلى ندرة المقترضين وضعف المؤسسات المالية والنقدية التي تتعامل بالوساطة، مما أدى إلى ضعف تعامل البنوك مع تلك الأسواق بشكل عام.

وجود فروع المصارف الأجنبية بشكل كبير في معظم الدول النامية مما يجعلها تعتمد على مراكزها الرئيسية في دولها عندما تحاول البنوك المركزية فرض السياسة النقدية في البلد عن طريق الرقابة على الائتمان أو التغيير في نسبة الاحتياطي، أو الزيادة في معدلات نسبة السيولة، مما يؤدي إلى تحجيم دور البنوك المركزية في الضغط على تلك البنوك الأجنبية.

- الازدواجية في القطاع البنكي الناتجة عن طبيعة اقتصاديات الدول النامية، إذ تتركز فروع الجهاز البنكي في مناطق محدودة ولا تنتشر في شتى أنحاء البلاد. وهذا التركيز في مناطق محددة وخصوصاً تلك التي تنتشر فيها المنشآت الصناعية والتجارية جعلها تشهد أسواق تقنية متقدمة قياسا على المناطق التي لا توجد فيها فروع للبنوك.

- السيولة الكبيرة نقل المدخرات كثيرا عن المعدلات المطلوبة لتراكم رؤوس الأموال في الدول النامية ويعود السبب إلى انخفاض الدخل الحقيقي من ناحية، وارتفاع الجزء المقتطع من ذلك الدخل والموجه للنواحي الاستهلاكية، والذي يؤدي إلى ظهور مشكلة شبه مزمنة وهي تمويل العجز في الموازنة العامة. وهذا يعنى أن النفقات المتحققة أكثر من الإيرادات المتحققة، مما يجعلها تقوم بالاقتراض من البنك التمويل هذا العجز مما يقودها إلى إصدار نقود لمواجهة القروض الحكومية والذي يولد سيولة كبيرة في الجهاز البنكي.

وظائف وأدوات البنك المركزي

أي بنك كان أو بالأخرى أي مؤسسة كانت حتى ولو كانت على قمة الهرم قلها وظائف تمثلها وأدوات تستند عليها، فالبنوك المركزية ما هي إلا مؤسسة حكومية لا تهدف إلى تحقيق الأرباح ولكن تكون مسؤولة عن شؤون الجهاز البنكي والسياسة النقدية، ومن هنا سوف نتعرف على وظائف وأدوات البنك المركزي:

1 بنك الإصدار: هذه المهمة تجعل البنك المركزي مسؤولا عن السياسة النقدية والافتراضية، وذلك بتأثيره على حجم الائتمان عن طريق التأثير على الاحتياطات، وتقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار النقد وزيادة ثقة الجمهور المتعامل في أوراق النقد المصدرة، حيث ينفرد البنك بسلطة إصدار وتنظيم كمية النقود وفقا لمتطلبات التبادل التجاري وحاجة الوحدات الاقتصادية، لذا تعد هذه الوظيفة الأولى للبنوك المركزية.

2 بنك الحكومة يعمل عمل بنك الحكومة، حيث يقوم بإدارة وتنظيم الدين القومي للدولة، كما يقوم باستشارات مالية ونقدية لاتخاذ الإجراءات الملائمة، ويقدم تسهيلات لها بواسطة إعطاء تسيقات

للخزينة أو إعادة خصم السندات المكلفة لديها، لذا يعتبر مستشار الحكومة في الشؤون المالية والتقنية والاقتصادية وذلك من خلال إدارة حسابات الهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة وتحصيل إيراداتها وتقديم تسهيلات ائتمانية، وأيضا بيع وشراء العملات الأجنبية لصالح الحكومة وإدارة السندات الحكومية وأذونات الخزينة، كما يعطي بعض النصائح في كيفية علاج المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة.

3 الإشراف والرقابة على البنوك تهدف هذه الوظيفة إلى الحفاظ على سلامة واستقرار الجهاز البنكي. وحماية المودعين حيث تقوم بعدة مهام أهمها الرقابة على السوق التصفية مثل شراء وبيع العملات الأجنبية... إلخ، والرقابة على البنوك التي تتمثل في تقارير الحركات المالية التي تقدمها البنوك إليه والرقابة على الوسطاء الماليين الذين يقدمون الائتمان، كما أن البنك المركزي يحاول من خلال هذه الوسيلة التحكم في حجم نقود الودائع التي تولدها البنوك التجارية بما يتماشى مع متطلبات النشاط الاقتصادي، وعند قيامه بهذه الوظيفة يستخدم أدوات السياسة النقدية التي تتمحور في وسائل كمية وكيفية بالإضافة إلى وسائل أخرى.

4 بنك البنوك تكتب هذه الوظيفة بحكم موقعه على رأس الجهاز البنكي، فهو يمارس هيمنته على مختلف البنوك العاملة في الدولة فهو البنك الذي تحتفظ لديه البنوك بنسبة من ودائعها.

5 المقرض الأخير وظيفة المقرض الأخير للجهاز البنكي، معناه أن البنك يقوم بتقديم المعونات المطلوبة للبنوك التجارية للتنشيط السوق الائتماني في حالة نقص السيولة.

6. البنك المركزي مجمع احتياطيات البنوك التجارية فهو يمثل الوعاء الذي تتجمع فيه احتياطيات البنوك التجارية، حيث يلزمها بإبداع نسبة من احتياطياتها وفقا للقوانين المحددة في كل دولة.

7 - إدارة سعر الصرف الاحتفاظ باحتياطي البلاد من الذهب والعملات الأجنبية وإدارتها وتوفير الك العملات للحكومة الأعراض التجارة الدولية مع العمل على استقرار العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية

- ✓ **إستقلالية البنك المركزي**

-مضمون إستقلالية البنك المركزي: تعني استقلالية البنك المركزي أن يكون وحده مفوضا بالعمل على حماية قيمة العملة المحلية وتحقيق استقرار الأسعار، وأن يتمتع المسؤولون الرسميون في البنوك المركزية بالاستقلالية خصوصا فيما يتعلق بتعينهم وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل انتهاء الفترة المحددة في القانون وأن يتمتع البنك المركزي بالاستقلال المالي. بعبارة أخرى يكون البنك المركزي مستقلا إذا كان يتميز بوحدة عضوية مميزة عن الحكومة ويستطيع رسم وتطبيق السياسة النقدية حسب قرارات أعضاء البنك المركزي وذلك دون تأثير مضاد أو مباشر من قبل الحكومة.ومن بين أفضل الآراء التي توضح جوانب الإستقلالية يذكر رئيس الباندز بنك الألماني سنة 1993 أن استقلالية البنك المركزي تعني:

- استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان (استقلالية المؤسسة)؛

- إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسة والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات (استقلالية الأدوات)؛

- تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرارات من الأعضاء الذين يستقلون في آرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي (استقلالية الشخصية).

-أنواع استقلالية البنوك المركزية: تتمثل في:

أ-استقلالية الأدوات والأهداف:يتمتع البنك المركزي باستقلالية في تحقيق الأهداف إن لم يكن هناك تحديد دقيق لأهدافه وأهداف السياسة النقدية، كذلك إذا كانت مهمة البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار غير مرتبطة بأهدافه رقمية فإنه يتمتع بحرية أكبر في تحديد أهدافه.أما من جانب الاستقلالية في الأدوات، فيعتبر مستقلا إذا كانت له السلطة وحرية التصرف في تحديد ووضع الأدوات التي يراها مناسبة.

ب- الاستقلالية القانونية: إن الاستقلالية القانونية مبنية على أساس العناصر المذكورة في التشريعات والقوانين مثل إجراءات تعيين مسؤولين مجلس إدارة البنك ومحافظه، مدة تعيينهم والأهداف الواجب تحقيقها ومدى وجود ممثلي للحكومة في مجلس إدارة البنك المركزي

ج- الاستقلالية السياسة: يكون البنك المركزي مستقل سياسيا إذا توفرت الشروط التالية:

- لا يقوم رئيس الحكومة بتنصيب أو تعيين المحافظ؛
- مدة عهدة المحافظ البنك المركزي تتجاوز 5 سنوات؛
- ليس من صلاحيات رئيس الحكومة تعيين كل أعضاء البنك المركزي؛
- مدة أعضاء مجلس الإدارة تتجاوز خمس سنوات؛
- رئيس الحكومة ليس عضو في مجلس إدارة البنك المركزي؛
- ليس من صلاحيات الحكومة رسم السياسة النقدية؛
- تعمل كل الهيئات التابعة للبنك المركزي على ضمان الاستقرار النقدي؛
- تتخذ إجراءات صارمة لمنع تواطؤ الحكومة والبنك المركزي.

د-الاستقلالية الاقتصادية: تتمثل مؤشرات الإستقلالية الاقتصادية في:

- عدم قدرة الحكومة على الحصول على قروض من البنك المركزي بطريقة آلية ومباشرة؛
- التسبيقات المباشرة المقدمة من البنك المركزي إلى الحكومة تكون بسعر فائدة سوقي؛
- التسبيقات المباشرة تكون قصيرة الأجل؛
- التسبيقات المباشرة تكون مبالغ محددة؛
- البنك المركزي لا يؤدي أي دور في السوق الأولي لتمويل القروض العمومية؛
- يقوم البنك المركزي بتحديد معدل الخصم؛